

كؤمارى عىراق  
ئەنجومەنى نوینەران  
فەرمانطەى ئەرلەمانى  
بەلطەنامەكان



جمهورية العراق  
مجلس النواب  
دائرة الشؤون النيابية  
قسم تنظيم الجلسات

الدورة الانتخابية الخامسة  
السنة التشريعية الرابعة  
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (٤)  
الأحد (٢/شباط/٢٠٢٥) م  
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٧٦).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٥٥) ظهراً.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتح أعمال الجلسة الرابعة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الأول. خير ما نفتح به الجلسة تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب النصاب متحقق (١٧٦).

\*الفقرة أولاً:- التصويت على مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥)، (اللجنة المالية).

التصويت على إضافة فقرة على جدول الأعمال قانون الحشد.

(تم التصويت بالموافقة).

## - النائب مثنى عبد الصمد محمد حسين السامرائي:-

شكراً السيد رئيس الجلسة المحترم أرجو من زملائنا النواب الهدوء لكي نتعامل مع القضايا الأساسية لخدمة بلدنا و مجتمعنا و أن تعديل الموازنة هي قضية أساسية مناهضة بتعظيم الإيرادات إلى بلدنا و وضعنا الإقتصادي و نحن مع إقرار قانون الحشد، نحن مع إقرار قانون الحشد لكن بالطريقة الرسمية و رسالة من قبل اللجنة المعنية، تم التصويت من قبل زملائنا حالياً بإضافة فقرة بالتصويت على قانون الحشد، أرجو من زملائنا عدم إقرار تعديل الموازنة يكبد موازنة العراق خسائر مالية تتجاوز (٨٠٠) مليون دولار في السنة وهذا رقم كبير بحدود المليار دولار عفواً، فنحن بالنسبة لنا حريصين على تعظيم الإيرادات.

## - السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

يدرج على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء.

## - النائب ياسر عبد صخيل المالكي:-

طرح موضوع التنصت على (٤٠) نائب، نطلب لجنة تحقيق تتابع مع القضاء أين جرت هذه القضية؟

## - السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لا توجد لدينا مشكلة، الدور الرقابي لمجلس النواب يحق له أن يتابع هذا الموضوع، التصويت على تشكيل لجنة لمراقبة اجراءات التحقيق في موضوع التنصت.

(تم التصويت بالموافقة).

## - النائب عطوان سيد حسن ثامر العطواني:-

يقراً المادة (١) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤) (٢٠٢٥).

## - النائب احمد مظهر ابراهيم محمد الجبوري:-

يكمل قراءة المادة (١) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤) (٢٠٢٥).

## - السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

التصويت على المادة (١).

(تم التصويت بالموافقة).

## - النائب اخلاص صباح خضر الدليمي:-

تكمل قراءة المادة (٢) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤) (٢٠٢٥).

## - السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

التصويت على المادة (٢).

(تم التصويت بالموافقة).

## - النائب اخلاص صباح خضر حسين الدليمي:-

تكمل قراءة الاسباب الموجبة لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥).

**- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-**

التصويت على الأسباب الموجبة.

**(تم التصويت بالموافقة).**

التصويت على القانون بالمجمل.

**(تم التصويت بالموافقة).**

**- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-**

لدينا إضافة فقرة بديل النائب المرحوم (مصطفى أحمد عرسان)، أطلب التصويت على إضافة هذه الفقرة على جدول الأعمال.

**(تم التصويت بالموافقة).**

أيضاً لدينا إضافة على جدول الأعمال التصويت على الدرجات الخاصة بمجموعة منها ليست كثيرة، التصويت على إضافة الفقرة هذه.

**(تم التصويت بالموافقة).**

**- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-**

استناداً الى قرار مجلس المفوضين رقم (٣) للمحضر الاستثنائي (١) في ٢٠٢٥/١/٣٠ نود اعلامكم بأن المرشح البديل الذي يلي النائب المتوفي رحمه الله (مصطفى أحمد العرسان) ضمن قائمة تحالف تقدم الوطني في محافظة الانبار هو السيد (أيمن صلاح حمود محمد) ضمن نفس القائمة للنائب المتوفي وبالتسلسل (٢٨) وبعده اصوات (٦٦٣٨)، يقرأ اليمين الدستوري.

**يقرأ اليمين الدستورية السيد (أيمن صلاح حمود) بديلا عن المرحوم (مصطفى أحمد العرسان).**

استناداً بما يتعلق بالصلاحيات الدستورية لمجلس النواب وبموجب المادة (٦١) من الدستور وإشارة الى الطلب الوارد من الامانة العامة لمجلس الوزراء وبالتصويت على بعض الدرجات الخاصة، وأيضاً استناداً الى المادة (٦١) خامساً (ب) من الدستور والمادة (٤٤) اولاً (٢) والمادة (٤٨) من قانون مجلس النواب رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨. أطلب التصويت على السادة.

١. (أحمد حامد خلف الجابري) مدير مكتب السيد رئيس مجلس النواب.

٢. (محمد هاني البدراني) نائب الأمين العام لمجلس النواب.

٣. (صادق جمعة حميد) نائب الامين العام لمجلس النواب.

٤. (عبد الاله محمد طاهر النائلي) رئيس مؤسسة الشهداء.

٥. (حسين علي خليل أبراهيم السلطاني) رئيس مؤسسة السجناء.

٦. (حيدر حسين عبد داوود اليعقوبي) مستشار وزارة الهجرة والمهجرين.

٧. (ستار جبار عباس طاهر الجابري).

٨. (ماهر عامد جوهان عبد العزيز الشمري).

٩. (غسان محمد فرحان حميد المحمدي).

١٠. (حيدر عبد الضهد كاصد الربيعي).

١١. (خميس حسين سعد علي سعد).

**(تم التصويت بالموافقة).**

\* الفقرة ثانياً: التصويت على مقترح قانون التعديل الأول لقانون اسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠. (لجنة التعليم العالي والبحث العلمي).

تؤجل هذه الفقرة لعدم وجود نصاب.

\* الفقرة ثالثاً: التصويت على قرار بالتوصية لوزارة التربية لإعادة العمل بنظام المحاولات.

ليس لدينا نصاب.

\* الفقرة رابعاً: - تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعليم العالي الاهلي. (لجنة التعليم العالي والبحث العلمي).

- النائب ياسين محمد خلف العيثاوي:-

يقراً تقرير ومناقشة مقترح قانون التعليم العالي الاهلي.

- النائب ياسين حسن ظاهر حسن:-

يكمل قراءة ومناقشة مقترح قانون التعليم العالي الاهلي.

- النائب فراس تركي عبد العزيز طلاب مسلاموي:-

يكمل قراءة ومناقشة مقترح قانون التعليم العالي الاهلي.

- النائب محمد قتيبة صالح خليل البياتي:-

يكمل قراءة ومناقشة مقترح قانون التعليم العالي الاهلي.

- النائب اسماء حميد كمش سلطان القيسي:-

تكمل قراءة ومناقشة مقترح قانون التعليم العالي الاهلي.

- النائب يوسف بغير علوان الكلابي:-

شكراً جزيلاً سيادة الرئيس وشكراً جزيلاً للسيدات والسادة في لجنة التعليم العالي المحترمين على هذا الجهد، الحقيقة ملاحظتين اتمنى أن ينظر لها في تعديل هذا القانون.

اولاً: واقعاً المساحة المطلوبة (٥٠) دونم اعتقد كبيرة جداً، يعني اليوم نحن مثلاً اذا على مستوى بغداد ممكن أن تكون هذه الأراضي في المحافظات ممكنة لأنه مثل هكذا مساحات موجودة في المحافظات لكن في بغداد قول لا تقل عن (٢٥) واتركها مفتوحة، يعني اكيد هو مجلس ادارة الجامعة هو أكيد يرغب بتطويرها ويرغب بتكبيرها ويريد ان يوسعها، لكن أن تلزمه في الخمسين ولا توجد (٥٠) معنى هذا أنه أنت أين ذهبت فيه، أرسلته على الاراضي الزراعية، للعلم نحن لدينا المادة (٥٤) من قانون الموازنة التي اليوم شرعناها وقلنا استخدام الاراضي الزراعية التي لا يوجد فيها حصة مائتة و غير صالحة للزراعة لمثل هكذا مشاريع الى الآن وزارة المالية لم تضع التعليمات التي ممكن ان نستفاد منها والذي كان غايتنا الحقيقية فيها تطوير التربية والتعليم من خلال فسخ هذه الاراضي لأنشاء مثل هكذا منشآت، لذلك أعتقد ان (٥٠) دونم مساحة كبيرة جداً في بغداد، في المحافظات ممكنة في بغداد اعتقد مستحيلة لذلك أتمنى ان تكون لا تقل عن (٢٥) دونم تحقق الغاية الموجودة اذا أردنا أن بني جامعة وبنفس الوقت حذرنا.

ثانياً: رئيس مجلس الادارة أن يكون حاصل على شهادة عليا (بروف)، ما هي الغاية من هذا الموضوع؟ مجلس الأمناء أنه يكون (بروف) ما هي الغاية من هذا الموضوع، حقيقة يعني خريج البكالوريوس نحن تعلمنا انه شهادة البكالوريوس هي شهادة تنطلق فيها اليوم كل قياداتنا الآن يعني مؤسساتنا، قادة المؤسسة على مستوى الوزير نقول لا يقل عن شهادة بكالوريوس، أنا

أجلب بروف ليس غلط، أنا أقصد هذه عملية التحديد هي قتل للكفاءات، مرات كفوء لكن لم يحصل على الماجستير، لم يحصل على الدكتوراه، لديه قدرة في الادارة، لديه قدرة في القيادة، هذه ملكات لا تمنحها الشهادة ولكن البكالوريوس كحد ادنى مثل ما نعمل مع الوزراء ونعمل مع الهيئات، فأتمنى تكون لا تقل على بكالوريوس ويستحسن أنه يكون حاصل على شهادة عليا، أحسن وليس شرط.

#### - النائب ريبوار اورحمن وستا صالح عارف:-

شكراً للسيد رئيس الجلسة وأبارك للجنة الموقرة على جهودهم في تشريع هذا القانون، أتمنى إضافة فقرة في هذا القانون وذلك من أجل الأهتمام أكثر بجودة الدراسة الجامعية في العراق، أقترح على اللجنة اضافة فقرة تحدد فيها مستوى الجامعات الاجنبية التي ترغب بإفتتاح فروع لها في البلد وعدم السماح للجامعات التي تأتي بعد مرتبة الـ (أ) حسب المؤشرات المعتمدة في تصنيف الجامعات العالمية كمؤشرات (webometrics) وغيرها.

#### - النائب حسين علي حسن رضا السعيد:-

لديّ موضوعين الحقيقة في هذا القانون، أولاً الموضوع الذي تطرق له أحد الاخوة السادة النواب وهو موضوع المساحة موضوع الـ (٥٠) دونم من المستحيل أن تستحصل على (٥٠) دونم، أنا فقط أرغب أن اعطي فكرة للسادة النواب وللجنة، أنت اليوم حتى تكون (٢٥) دونم يعني معناها عرض قطعة (١٥٠) متر في (٤٥٠) يعني نصف كيلو متر حتى تحصل على (٢٥) دونم، هذه المساحات من الصعوبة أن تحصل عليها في بغداد و حتى في المحافظات، العالم كله متجه نحو البناء العمودي، ممكن هذه الـ (٢٥) دونم تكفي الى هذه المؤسسة هذا أولاً، الموضوع الآخر الذي هم تطرقوا له أنه رئيس مجلس الأمناء أنا لماذا أحصره بشهادة (بروف) اليوم رئيس مجلس الأمناء ممكن بشهادة جامعية ممكن ان يمرر.

#### - السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد رئيس اللجنة هذا الموضوع ضروري يجب أن تتخذ فيه.

#### - النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

يوجد عندي عدد من الملاحظات ربما تكون بعضها مطولة ولكن سوف ترسل إلى لجنة التعليم العالي وأتمنى لا تكون هذه الملاحظات حبر على ورق مثل بقية الملاحظات التي ترسل لبقية اللجان، المادة الثالثة من القانون اعتبرت الجامعات الأهلية مؤسسات ذات نفع عام هذا يعني منحها امتيازات غير مبرره مثلاً تعفى هذه المؤسسات من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والتعريفات والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات، وباعتقادي أن هذا الموضوع يجب إعادة النظر به، المادة (٥) الفقرة أولاً طبعاً يسمح القانون فتح فروع الجامعات أجنبية بالشراكة مع المالك العراقي وبالنتيجة موضوع النفع سوف يعاد على نفس الموضوع الذي تحدثنا به بالفقرة السابقة، المادة (٦) الفقرة رابعاً (أ) تحمل وزارة التعليم العالي مسؤولي قانونية ما لو أمتعت الوزارة عن تحويل طلب تأسيس جامعة أهلية لمجلس الوزراء وهذا الأجراء يلغي وظيفة الوزارة الرقابية وينفي أي دور له في تقييم الطلبات، يعني لو ما تم رفعها خلال مدة محدودة تعتبر الجامعة مستوفية الشروط وحتى بدون موافقة وزارة التعليم العالي خلال فترة (١٥) يوم، المادة (٦) الفقرة رابعاً (ب) اعتبار طلب تأسيس الجامعة مقبول في حالة عدم موافقة مجلس الوزراء على الطلب خلال (٦٠) يوم من تاريخ تسجيل الطلب هذا حكم مطلق يشمل حتى حالات عدم استيفاء الطلب للمستلزمات القانونية، الفقرة الأخير باختصار شديد في ما يخص تشكيل مجلس التعليم الأهلي ومن ضمنها أعضاءها واحد من رؤساء الجامعات الخاصة الأهلية عن كل خمسة جامعات وممثل عن الجامعات العراقية التي تعمل بضمان أجنبي ممثل عن الجامعات العالمية للفرع المؤسس في العراق ويبلغ عدد بقية أعضاء المجلس تسعة أعضاء (نفهم من هذه العبارة توقف

تلك القرارات على رأي هذا) يعني يجب إعادة نظر بهذا الموضوع بشكل دقيق ومن قبل الإخوان، المادة (١٣) الفقرة ثالثاً تعتبر مقترحات مجلس التعليم الأهلي بتكوين الذي ذكرنا يعني قبل قليل مقرر في حل وصولها إلى الوزير وعدم اعتراضه عليه خلال (١٥) يوم من تاريخ تسجيله في مكتبة هذه كلها ثغرات تستعمل وبالإمكان أن تستغل لتمرير مثل هذه القرارات وأتمنى من الإخوان دراسة هذه الملاحظات وملاحظات أخرى.

#### - النائب زهير شهيد عبد الله حسون:-

ننتي على لجنة التعليم العالي الحقيقية إصرارها على بقاء مجلس الأمناء كجهة عليا مشرفة على الجامعات الاهلية وأيضاً ننتي على اللجنة زيادة الإيرادات المتحقق للدولة من (٣%-٥%) حيث تم تحديدها لدعم البنى التحتية للجامعات الحكومية، يوجد عندنا ملاحظات مهمة جداً نرجو من السادة أعضاء لجنة التعليم العالي الأخذ به ونرى من الضروري زيادة أعضاء مجلس الأمناء التابعين للوزارة في هذا المجلس لأحكام السيطرة الرقابية الوزارية على هذه الجامعات، أيضاً من الملاحظات من الضروري التجديد على ديوان الرقابة المالية على الجامعات من خلال التدقيق حيث لوحظ أن هناك تأخير كبير في هذا الموضوع من خلال إلية معينة ممكن أن يدقق على هذه الجامعات، طبعاً موضوع الدراسات العليا غير واضحة المعالم لهذا القانون أربعة من الأمور المهمة أن هناك جامعات تم تأسيسها من قبل النقابات في حين تم هيكلية بعض هذه النقابات وإلى أين تقول هذه الجامعات، خامساً المؤسسين وحسب القانون السابق سبعة أعضاء يمكنهم تأسيس جامعة ولكن مقترح القانون الحالي لم يعالج في حالة غياب مؤسسين مثلاً موت المؤسس وغير يعني غياب المؤسس.

#### - النائبة امل عطية عبد الرحيم الناصري:-

وعلينا أولاً أن نهتم ببناء وتطوير المهارات الكادر والطالب في الجامعات الحكومية علاوتنا على الجامعات الأهلية، بدايتاً طبعاً يجب إلزام الجامعات الأهلية بتوفير بنى تحتية متطور مثل المختبرات والمكتبات والوسائل التعليمية الحديث ثانياً وضع أنظمة أكثر شفافية لمتابعة إدارة الجامعات الأهلية وضمان عدم استغلالها لغرض تجارية بحتة، ثالثاً تعديل المناهج الدراسية بحيث يتماشى مع احتياجات العراق من الدراسات، تشجيع الجامعات الأهلية على تقديم تخصصات حديث تتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية، تحسين مستوى الكادر التدريسي المستمر وتقديم حوافز للأساتذة المبدعين ذوي الكفاءات واعتماد أنظمة تعليمية حديث.

#### - النائب رائد حمدان عجب المالكي:-

أنا فقط أشير إلى ملاحظة تتعلق بالمدد المحدد في هذا القانون هناك مدد تتعلق باستحصال موافقات سواء للوزارة للجامعة ولجان العمداء الحقيقة هناك شكوى من قبل لجان العمداء في بعض التخصصات من أن بمضيء مدة (١٥) يوم تعتبر الموافقة حاصلة بحسب الروتين الإداري والمخاطبات الرسمية عندنا هكذا مدد الحقيقة لا يمكن التقيد به وبالتالي مثلاً في موضوع الملاك التحقق من توافر الملاك تسأل لجنة العمداء قد لا تستطيع أن تعطي جواب على هذا السقف الزمني هذه تعتبر موافقة الذي نرجو في ما يتعلق بالمدد داخل القانون يتم مراجعته ولا يمكن اعتبار كل مدة يتم مضيء تعتبر موافقة ضمنية، النقطة الأخرى السيد الرئيس الجامعات الأهلية معفية من ضريبة الدخل والعقار والرسوم الجمركية الاستيرادات الجامعة من المواد والعدد والأجهزة الاحتياطية، والحقيقة الجامعات الأهلية مشروع ربحي وبالنتيجة لها أغراض تجارية وبالتالي لا يوجد أي مبرر لمنحها هكذا إعفاءات قد تستغل للتهرب من دفع الضرائب.

## - النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

بما يتعلق بنص المادة (١١) ثانياً الفقرة (ب) أنتم كاتبين ممثل عن كل خمسة جامعات أهلية وبالتالي الجامعات الأهلية الحقيقية في تزايد وتنامي وربما تكون هناك تمثيل أكبر داخل هذا المجلس وبالتالي أقترح أن تكون أما عشرة جامعات أو ثمانية جامعات الآن عدد الجامعات الأهلية كثير وبالتالي أعضاء الممثلين الخاص يكون أكبر من القطاع الحكومي وبالتالي أقترح أن تكون مكان خمسة تكون عشرة أو ثمانية، القضية الأخرى هي ما يتعلق بالمادة (٦) أخوان اللائحة المالية من مهام مجلس الأمناء هو ضبط اللائحة المالية يعني هم كمستثمرين مثلاً الاستثمارات في القطاع السكني لا يوجد جهة ترأب الوضع المالي المستثمر وبالتالي حدث ما حدث هذا موضوع يوجد به شقين يعني من جانب يحتاج أن المستثمر له خصوصية بوضع المالي بأرادات وبتفاصيله ويوجد جهات رقابية ترأب هذا الموضوع ومن الناحية الثانية يحتاج إلى ضبط هذا الموضوع، وبالتالي اللائحة المالية هذه مفرد عامة وربما يكون هناك تدخلات لعمل المستثمر نفس بأمواله وأرباحه وتفاصيل كثير اعتقد هذا ليس من مهام مجلس الأمناء القضية الثانية أخوان أنتم كاتبين المجلس يرأب رواتب العاملين هذه يجب أن تضاف إلى فقرة أن تكون لا تقل عن أقرانهم بالجامعات الحكومية حتى الراتب يكون مشجع تعرف المؤسسات الجامعات الحكومية كثير حتى يكون هناك استقطاب نكتب بالفقرة على أن لا تقل عن أقرانهم بالجامعات الحكومية هذه مهمة القضية، القضية الأخرى أخوان المادة (١٧) مثلاً توصيات مجلس الجامعات ترفع إلى مجلس الأمناء وبالتالي لا يوجد أزام للجامعة ومجلس الأمناء أن خلال مدة تنفيذ هذه القرارات يعني خلال (٣٠) يوم سابقاً ترفع مجلس الكلية أو مجلس الجامعة للوزارة يبقى في الوزارة وتقضى مدة (٣٠) يوم يعتبر مصادق عليه وبالتالي تم استغلاله الكثير من الجامعات وللأسف الشديد حتى تغيير بنود العقد يعني أنا كمتعاقد أنا لا أعرف يتغير الراتب ويتغير بنود العقد وترفع مجلس الجامعة هذا المحضر ولا أنا أعرف وخلال (٣٠) يوم ينفذ ومن أذهب أن أقدم دعوا وطعن وأنا شكلين لا أستطيع أن أقدم الآن مدة الطعن المذكور هي (٣٠) يوم يوجد به مشاكل كثير وتم استغلالها الحقيقية ومن قبل بعض الجامعات، القضية الأخرى هي قضية صلاحية المادة (١٨) الفقرة (ش) هي مجلس الجامعة يقول اقتراح التعاقد مع أعضاء الهيئة التدريسية وعاملي الآخرين وقبول استقلالهم ونهاء خدماتهم يجب أن تكون مسبب هذه مطلقة وعامة وبالتالي ممكن أي تدريسي بعمل بسيط قد تكون مشكلة وتلفق عليه قضية بقضايا بسيط قد تنهى خدماته هذا أمر الحقيقة محجف بحق التدريسيين ونحن نحتاج أن نرصد هذا الموضوع ويجب أن تكون مسبب حقوق الطعن وتصاغ بطريقة أخرى.

## - النائبة سروة عبد الواحد قادر إبراهيم:-

الموضوع متكرر مع الأسف أكثر من مرة نكرر هذا الموضوع ونحن اليوم في هذا المجلس الموقر وأبناءنا في الإقليم من الموظفين والمعلمين والمتقاعدين لم يستلموا رواتبهم لمدة شهرين على التوالي العشرات منهم يعترضون في البرد القاسي في مدينة السلبيمانية مضربين عن الطعام بسبب سوء حالتهم الصحية تم نقل عدد منهم إلى المستشفيات، نضع بين يديكم مطالب هؤلاء التي تتكون من عدد من النقاط أهمها توطين رواتبهم ودفع مستحقاتهم لشهرين منصرمين وأبعاد رواتب الموظفين عن الصراع بين أربيل وبغداد وأعادته الترفيع نحن نعلم أن قرارات المحكمة الاتحادية باتا وملزمة للجميع ولكننا نستغرب من بقاء هذا الملف بيد السلطة واستخدامه كورقة ضغط، نحن أقسمنا أن نمثل جميع أبناء العراق ومن هنا تأتي مسؤوليتنا جميعاً أمام هؤلاء الموظفين والمتقاعدين وعلينا أن نتحرك من أجل إنهاء هذه الأزمة المستمرة، أطلب من سيادتكم تشكيل لجنة نيابية لزيارة المعتصمين والاطلاع على أحوالهم.

## - النائب هه ريم كمال خورشيد عثمان :-

دخل عدد من المعلمين الذين يمثلون المعلمين والموظفين من محافظة السليمانية والمناطق المجاورة والمحيطه به، في اضراب عن الطعام أمام مكتب الأمم المتحدة في السليمانية مدة (٦) أيام مطالبين بتنفيذ المطالب المشروعة المتمثلة في إيجاد حلول جذرية لمسألة التأخير في صرف الرواتب وتوطينها في مصارف الحكومية الاتحادية فضلاً لاحترام حقوق الإنسان، ولا أخفي على الجميع أن شريحة المعلمين والمدرسين والموظفين والمتقاعدين في إقليم كردستان لم يستلموا رواتبهم الشهرية مدة لا تزيد عن شهرين ولا يوجد تنفيذ قرار محكمة الاتحادية بشأن توطين الرواتب، وسبب الأضراب والمقاطعة التي اعلنها المعلمون والمدرسون فقط توقفت التعليم في أغلب المدارس في محافظة السليمانية وإلى هذه اللحظة نتكلم به الآن قد تعرض الكثير من المعلمين المضربين إلى التدهور في الحالة الصحية وتعرض حياة قسم منهم إلى خطر، نحن جميعاً مديونين للدور المقدس الذي يلعبه المعلمون وما يقدمه من خدمة في تربية ونشأت الأجيال وفي حالة تعرض حياة أحد المعلمين في حالة خطر لا سامح الله سوف نتعرض إلى موقف محرج، ومن هنا مجلس النواب والمحكمة الاتحادية إلى القيام بواجبها ونطلب من السيد الرئيس الوزراء إرسال لجنة إلى السليمانية لاستماع مطالب المعلمين والمضربين ومن ثم اتخاذ قرار بشأن مشكلتهم ونهاء الاعتصام والأضراب عن الطعام.

## - السيد محسن علي أكبر المندلاوي ( النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات السادة النواب، السادة النواب في كتلة الإتحاد الوطني الكردستاني وكتلة الجيل الجديد وكتلة الإتحاد الإسلامي وكتلة جماعة العدل الكردستاني قدموا طلب لإلقاء بيان وفك هذا الإعتصام، نحن نتمنى من الإخوة المعتصمين ان يراعوا هذا الطلب وان شاء الله سوف يتم تشكيل لجنة لمتابعة هذا الموضوع.

## - النائبة سوزان منصور كرم علي الدلوي:-

السادة النواب جميعكم تعرفون أنا قبل فترة قدمت على استجواب رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار جميعكم تعلمون ان الهيئة الوطنية للإستثمار هي العمود الفقري للاقتصاد العراقي، جميعكم يعلم شبهات الفساد في الهيئة الوطنية، أنا جمعت (١٠٧) توقيع نائب اكملت جميع اسئلة الإستجواب ووافقت عليها اللجنة ووافق عليها السيد رئيس مجلس النواب، باقي فقط توقيع السيد النائب الأول والسيد النائب الثاني،

السيدات السادة النواب تُرفع الجلسة، اريد الآن وأمام السادة النواب جواب صريح إما ان يوقع وإما كلا والأسباب، وإذا كلا فأنا سوف أقوم بعقد مؤتمر صحفي أمام الرأي العام وأمام الشعب الذي علي عملته يبقى علي يبقى شيء واحد هو احضر حجابي العباءة واذهب الى النجف ازور الامام ( علي بن أبي طالب) عليه السلام وبعدها ازور ابن السيد ( السيستاني) اضعها بيد الشرع وانتهى، لان مجلس النواب اذا لم يستطيع ان يحقق بهذا الموضوع نترك المرجعية تحقق به.

## - السيد محسن علي أكبر المندلاوي ( النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدة النائبة انتي قدمتي طلب، والأُن لدينا اللجنة من المستشارين للتدقيق في هذا الطلب.

## - النائبة سوزان منصور كرم علي الدلوي:-

تمت المراجعة وتمت المصادقة، سيادة رئيس مجلس النواب وافق عليه باقي فقط توقيع حضرتكم وتوقيع السيد ( شاخه وان) وإذا كلا حتى تعطوني الأسباب.

## - السيد محسن علي أكبر المندلاوي ( النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سوف اطلع على الطلب.



## - النائب جواد كاظم عيدان عبد البولاني:-

حقيقة يوجد قضية منهجية تتعلق في ادارة الجلسة، توجد لدينا قضايا يتم طرحها توجد فيها اشكالية تؤثر على النصاب اقترح على جنابك المشاكل أو القضايا التي ليس فيها مشكلات سياسية وليس فيها مصالح سياسية متعلقة بمجتمع، هذا المجلس يمثل ضمير الناس يوجد مائة الف عائلة تنتظر قرار لا يستغرق من المجلس سوى (٣٠) ثانية يُقرأ ويتم التصويت عليه، سيادة الرئيس كل مرة في الجدول يكون في الأخير أدعوا جنابك والسادة النواب الحاضرين ان تضعه في بداية الجدول.

## - السيد محسن علي أكبر المندلاوي ( النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سوف يكون في بداية جلسة يوم الثلاثاء.

## - النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

أود فقط اضيف الى السادة في لجنة التعليم المادة (٤١) انتم ذكرتم في الفقرة (أولاً) ان للوزير بناءً على توصية الى إعاره خدمات التدريسيين من الجامعات الرسمية لأشغال منصب رئيس جامعة أو قسم أو عضو هيئة تدريسية هذا أمر مهم جداً، لكن يجب أن يضاف نص لمعالجة الوضع العالي للتدريسيين هم حكوميين سواء في الجامعات أو في الوزارات ولا زالوا يمارسون وظائفهم في الكليات الأهلية، وهذا حتى لا يكون لديه تقاطع وظيفي أو خلل في الراتب يتم اعطائه كمكافآت مالية، بالتالي يُعطى نصاب في الجامعة الأهلية هذا حقيقة كارثة بالتالي هذه وظيفة للتدريسيين او اصحاب الشهادات العليا الذين غير موظفين، كلا بعنوان مكافئة وانا اتكلم عن الاف التدريسيين الموجودين في الجامعات الأهلية الآن وهم في القطاع الحكومي بدون اعالة، اقترح اضافة نص لإجراء اشبه بالتقاطع الوظيفي او المقص الوظيفي أو الإعاره من القطاع الحكومي في الجامعة الأهلية أو هو فقط في الجامعة الأهلية اتمنى معالجة هذا الأمر.

## - النائب أيمن صلاح حمود:-

نرجو من الرئاسة والسيدات السادة أعضاء مجلس النواب العمل على ادراج فقرة مهمة في جدول الأعمال القادم، هو تحويل خريجي الدراسات الأولية من حملة شهادة البكالوريوس والدبلوم في الوزارات الأمنية الداخلية والدفاع وتحويلهم من الملاك العسكري الى المدني، لان هذه قضية مهمة لاستعادة تلك الوزارات من هذه الوزارات وكذلك لولا وجود جنبه مالية في هذا الموضوع ولا تكلف الموازنة اي مبالغ، انما هناك توفر مبالغ ممكن لهذه الوزارات توفير درجات جديدة للتطوع في تلك الوزارات هذا أولاً.

ثانياً: نرجو اضافة الفقرة في جدول الأعمال القادم التي هي ( الفقرة ثالثاً) بسبب اختلال النصاب وعم التصويت عليها، التي هي التصويت على قرار التوصية لوزارة التربية لإعادة العمل في نظام المحاولات وهناك الاف الطلبة يناشدون ونحن نمثل الشعب العراقي وضمير الشعب العراقي.

## - النائب هادي حسن مريج السلامي :-

مجلس الوزراء ارسل مشروع تعديل الموازنة وتم التصويت عليه من قبل مجلس النواب، حقيقةً نحن لم نصوت لان كنا مقاطعين، لكن مجلس الوزراء انتهك الدستور في المادة (٦٢) (أولاً) وعدم ارسال الموازنة خلال فترة انتهاء السنة المالية ٢٠٢٤/١٢/٣١ وانتهاك القوانين الأخرى وعدم ارسال جداول الموازنة، كل المحافظات وباقي المناطق الأخرى مشاريع متلكئة ومتأخرة ومجلس الوزراء انتهك الدستور ووزارة المالية انتهكت الدستور وانتهكت القوانين، نريد دور واضح ومهم من مجلس النواب ومن الرئاسة بهذا الموضوع، كل السادة النواب تكلموا عن مواضيع مهمة تتعلق بمصلحة الشعب العراقي، تحياتنا وتقديرنا لهيأة الرئاسة ومتابعة هذا الموضوع.

## - النائب عامر عبد الجبار اسماعيل عرب :-

إذا امكن في الجلسة القادمة أول موضوع يكون نظام المحاولات والذي هو ثلاثة أسطر، وينتظرون اعداد كبيرة من الطلاب يعني اليوم السادة النواب كسروا النصاب وخرجوا والطلبة ينتظرون والوقت ضيق عليهم، إذا أمكن في الجلسة القادمة ان يكون نظام المحاولات أول فقرة.

## - النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

الفقرة ثالثاً التي ذكرها السادة النواب التصويت على قرار لوزارة التربية العمل بنظام المحاولات، هذا حقيقةً جرى اكثر من جلسة يدرج في جدول الأعمال ولكن لم يكتمل النصاب، اتمنى من جنابك جدول يوم الثلاثاء تم ابلاغه، اتمنى ان يكون (الفقرة أولاً) حتى النصاب يكون متحقق ويتم التصويت عليه.

## - السيد محسن علي أكبر المندلاوي ( النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

واضح سيادة النائب، سوف يتم وضعه في ( الفقرة أولاً) لجدول أعمال يوم الثلاثاء، السيد رئيس لجنة التعليم هل لديكم شيء أو إضافته؟

## - النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

نتوجه بالشكر الجزيل للسادة النواب على ملاحظاتهم القيمة، بالتأكيد لجنة التعليم العالي حريصة كل الحرص على ان تأخذ بملاحظات السادة النواب التي تقوم مقترح القانون وتحقق كل الأهداف التي تم تعديل القانون بموجبها، فقط اضافة موضوع المساحة التي اشار لها عدد من السادة النواب مساحة (٥٠) دونم طبعاً غير مشروط فقط افقي، ممكن ان تكون أفقي وعمودي كذلك، موضوع سند الملكية ليس شرط ان يكون سند ملكية، ممكن ان يكون عقد نافذ الصلاحية وكذلك أرض متعاقد عليها.

## - النائب مثني امين نادر حسين:-

في الحقيقة اريد أن اضيف صوتي الى صوت السادة النواب لان نحن نمثل كتل سياسية محترمة ن المعارضة في اقليم كردستان تتعلق بان هناك عدد من المعلمين والموظفين اعتصموا في الخيم، والان مضى عليهم سبعة أيام وهم في حالة خطرة، نرجوا قبل ان تنتهي هذه الجلسة ان يكون هناك قرار واضح بأرسال وفد لاستقبال طلباتهم والالتفات الى معاناة الإقليم، أي لا يعقل كل الشعب العراقي يستلم راتب في الشهر الثاني عشر، وموظفو الإقليم لا يستلمون هذا الراتب، وهناك سكوت وتواطئ بين الحكومتين لا خفاء هذه الحقيقة عن الناس، هناك تعسف واضح في ان الحكومتين لم يكملوا ملف التوطين الذي هو قرار من القرارات النافذة للمحكمة الاتحادية، نحن نحتاج الى صدق ووضوح من الحكومتين باتجاه الموظفين، ارجو من جنابك الكريمان يكون هناك قرار واضح للإستماع الى هذه المطالب ورفع هذه المظلمة عن الناس.

## - السيد محسن علي أكبر المندلاوي ( النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

شكرا الى لجنة التعليم، هل لديكم شيء إضافي الجلسة انتهت.

## - النائب عقيل عباس جساب الفتلاوي:-

صراحةً موضوع بالغ الأهمية وينتظره شريحة كبيرة من المواطنين وهو موضوع البطاقة الحمراء، الرجاء ادراجه في الجلسة القادمة لأهميته كونه ادرج سابقاً ورفع ولم يلحق في الجلسات اللاحقة.

## - النائب موحان هاشم ثعلب الساعدي:-

في الوقت الذي نثمن فيه دور رئاسة المجلس بأدراج فقرة التصويت على اعادة العمل بنظام المحاولات، نتمنى ان تكون الفقرة في بداية جدول الأعمال واتمنى ان تكون بدل كلمة توصية، ان تلتزم وزارة التربية.

- السيد محسن علي أكبر المندلاوي ( النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-  
شكراً السيدات السادة النواب، تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ( ٥:٠٠ ) مساءً.

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*